

## الكلمة النواة في نظرية الحالات

### ملخص

انبثقت نظرية الحالات نظرية دلالية عن النظرية التوليدية التحويلية، انصب عمل قواعدها على الكلمة النواة في التركيب ( الفعل) ورأت أنه أهم عنصر فوجوده يمكننا من التنبؤ ببقية الحالات الأخرى بواسطة قوانين مفرداتية وتحويلية ، و يمكننا من التفريق بين الأدوار الدلالية للتركيب المتشابهة في البني السطحية مما يسهم في دراسة دقيقة لأعمال الروائية.

### *Abstract*

*The case theory is a semantic theory which grew out of the theoretical generating transformational Grammar. This theory focused basically on the core word in the structure (the verb) and felt its great value as the most important element since its presence can allow us to predict the rest of the other cases by the lexical rules and transformative ones and can also enable us to distinguish the roles of similar semantic structures in brown surface which contributes to the Novel's study .*



تعد النظرية التوليدية التحويلية لنعوم تشومسكي أشهر النظريات اللسانية وأكثرها دراسة في جامعات العالم، فمنذ ظهورها سنة 1957م وهي في تطور مستمر، ولا تكاد تصل إلينا نظرية منها إلا وأردفتها أخرى معدلة أو مفصلة. واللافت للانتباه أن من يقوم بذلك هو تشومسكي نفسه أو تلامذته الذين اهتموا بمحاولة الوصول إلى قواعد وأسس ونظريات مفسرة للمعرفة اللغوية في عقول المتكلمين، تمكّن من معرفة ما يمكن أن يوجد في الكلام ليس ما هو موجود فقط، وذلك لأنهم يعدون القدرة على الكلام Utterance هي الأساس؛ وفهمها يفتح مجالاً واسعاً للبحث في اللغة الإنسانية وتحليلها، ومن بين هذه النظريات نظرية الحالات The case theory فما كنه هذه النظرية؟ وما الجديد الذي أتت به؟

**تعريف نظرية الحالات : نظرية الحالات<sup>1</sup> نظرية لسانية** ظهرت عام 1968م إذ نشر شارل فيلمور Charles. J. Fillmore<sup>2</sup> بحثاً عنوانه « الحالة للحالة The case for case ». و كان هذا العمل البداية الفعلية للنظرية في حقل اللسانيات، وقد تلقفها الدارسون وعنوا بها أيما عناية دراسة ونقداً وتقويماً، لكن الدارسين للنظرية يرون أن أفكارها ليست جديدة، فقد: « أخذت عن

أفكارادوارد ساير المسماة « ثلاثة أنماط مهمة من الجمل three basic sentence types » فقد قسم الجمل إلى ثلاث أقسام : الجمل غير المتعدية بذكر الفاعل المباشر ، الجمل المتعدية مع المنفذ، الجمل غير المتعدية مع ذكر الفاعل غير المباشر «<sup>3</sup> أي أن الفصل في التمييز بين الفاعل في البنية العميقة والفاعل في البنية السطحية يعود إلى ادوارد ساير . الذي ميز بين ثلاثة أنواع مهمة من الجمل ورد فيها الفاعل ،

أما سبب تسميتها نظرية الحالات هو أن : « مصطلح الحالة تعميم وتوسيع لمصطلح تقليدي كان يدل في بعض اللغات على صيغ خاصة ببعض الأسماء التي تختلف كل صيغة منهما باختلاف الحالة التي يكون عليها الاسم في الجملة مثل : حالة الفاعلية ( الرفع ) Nominative وحالة المفعولية

( النصب ) Accusative وحالة الإضافة ( الجر ) Genitive وحالة المفعول غير المباشر dative و في الأفعال وحروف الجر حيث إنها تؤثر في حالات المفعول به و تتممات الجملة Compliments وكل ذلك يظهر في صور حالات معينة «<sup>4</sup>

واللغة العربية من اللغات التي تتغير فيها الصيغ باختلاف الحالة ففيها الحالات المتعلقة بالرفع والنصب والجر بالنسبة للأسماء وحالات الرفع و النصب و الجزم بالنسبة للأفعال وحالات البناء بالنسبة للحروف . فالحالة الاعرابية في اللغة العربية إما أن تكون أصلية أو أحدثتها عوامل لفظية أو معنوية ، وعليه نكون قد فهمنا سبب تسمية هذه النظرية بالحالة case ، والآن نود تتبع نشأة هذه النظرية اللغوية في اللسانيات الغربية . ونبدأ بعلم اللسانيات التوليدية التحويلية الأول « تشومسكي » الذي أورد في كتابه

« المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها » عرضاً مُهمّاً عن «وحدات النحو » ذكر فيه النظريات التي أتت امتداداً للنظرية الموسعة من بينها نظرية الحالات إذا أكد أن الأفكار الأساسية لنظرية الحالات نشأت عن دراسة جمل المصادر المؤولة infinitival فالجمل الصحيحة تتطلب نظام قواعد معقد نوعاً ما يربطها ، ويلزم نتيجة لذلك إيجاد مصفاة تمنع البنى غير المقبولة من الظهور وتعالج في الآن ذاته الظواهر المعقدة وتتخلص من الأنظمة الكثيرة والمفصلة للقواعد التحويلية وقواعد البنية المركبية.<sup>5</sup>

وقد كرس فيلمور جهده لإيجاد ما سماه تشومسكي مصفاة الحالة ، التي تميز الجمل السليمة دلاليًا من غيرها . فقد قال جون ليونز عن نظرية الحالات « لقد ميز تشومسكي فيها بين أمرين في التركيب العميق للجمل هما المسند إليه أو الفاعل ، و المفعول في البنية السطحية ، و قال : إن ذلك في الوظائف الدلالية للتركيب العميق للجمل ، غير أن كثيرا من علماء اللغة ، لم يوافقوا على مقولة التفرقة بين المسند إليه و المفعول وقالوا : إن هذا الأمر شكلي ونسبي أيضا ، لأن تعريف المسند إليه أو المفعول يختلف من لغة إلى أخرى وبناء على ذلك فهما غير ذي أهمية واضحة في تحديد معنى الجملة »<sup>6</sup>

ومعنى ذلك أن الاسم المرفوع في جملة : « مات المهديُّ » ، فاعل في التركيب السطحي للجمل لكنه مفعول به في التركيب العميق ، وهذا التمييز بين الفاعل والمفعول به عده كثير من اللغويين أمر شكلي ويختلف من لغة إلى أخرى ، لكنه في اللغة العربية أمر بالغ الأهمية في الأفعال المبنية للمجهول في بنيتها العميقة نحو ( مات . تكسر . تحطم ... ) . ولأهمية هذا التمييز وصل فيلمور إلى

أن : « التحليل النحوي الحقيقي للجملة هو ذلك التحليل الذي يكشف بصورة مقنعة عن مكونات كل جملة في أعماق مستوى من مستويات التحليل النحوي ويكشف عن الحالات النحوية نحو: الفاعل Agen الأداة Instrumental المكان place»<sup>7</sup>

فالتحليل النحوي الدقيق للجملة هو ذلك التحليل الكاشف عن المكونات الحقيقية للجملة فجملة : « تكسّر الكأس » مكونة في الأساس من فعل وفاعل ومفعول به في التركيب العميق والاسم المرفوع « الكأس » ليس منفذا Agen للفعل « تكسر » إنما هو نتيجة لقوة ما ، فالتحليل اللغوي يجب أن يفرق بين الفاعل في الجمل الآتية: [تكلم المهدي ، مات المهدي ، تكسر الزجاج ، كسرت الريح الأغصان] .

من أجل ذلك نجد أننا ففي كثير من التراكيب - في اللغة العربية مثلا - لا نستطيع ببسر أن نحدد الفاعل من المفعول به بمجرد التباس أو اختفاء بعض القرائن الدالة على واحد منهما في البنية السطحية مثل : الرتبة : أسبقية الفاعل على المفعول به فإذا قمنا بعملية تحويلية (التقديم والتأخير ) يجب العودة إلى البنية العميقة حتى نميز بين الوظيفتين . الحركة الاعرابية : الرفع علامة الفاعل ، وأن الفاعل من الأسماء فإنه قد يكون اسما مبنيا لا تظهر عليه الحركة الاعرابية ، فيجب العودة إلى البنية العميقة حتى نميزه من خلال المعنى .

فنظرية الحالات تمكن من تحديد هذا الفرق ليس فقط من خلال الحركة الإعرابية بل من خلال المعنى العميق الذي تحدده البنية العميقة .

إضافة إلى أنها تسمى أيضا: « قواعد الدلالة و تعني كثيرا من العلاقات التي تربط التراكيب المختلفة في الجمل المختلفة، بعضها بعض يمكن تمثيلها بعناصر صغيرة هي العلاقات الدلالية»<sup>8</sup>

ويقصد بذلك جملة التراكيب التي لها بنية عميقة واحدة. إذ أن الكلمات في الجمل تنتظم وفق تراكيب يربط بينها رابط دلالي، فلا يمكن أن ترصف كلمات دون وجود رابط بينها يُوصل إلى المستمع رسالة مقبولة دلاليا. فقد رأى مازن الوعر « أن علماء اللسانيات المنتمين إلى مدرسة الدلالات التصنيفية [ فيلمور وتشيف وكوك ] احتجوا أن البنية العميقة لا تستطيع ضبط الاختلافات الدلالية في تركيب نحو: the door opened ; jhon opened the door ; the wind opened the door ; فالأركان الاسمية (jhon) the door ; the wind ( ; لها علاقات دلالية مختلفة مع الفعل (opened) )»<sup>9</sup> فالباب مجرب ، وجون منفذ ، والنافذة سبب .

لذا فإن الدارسين للنظرية يرون بأن فيلمور قدّم تعديلا لنظرية تشومسكي قصد به مجموعة المفاهيم التي تمكن الإنسان من إصدار بعض الأحكام المختلفة عما يجري من أحداث فمن يقوم بالحدث ؟ ومن يقع عليه حدث ما ؟ وما الذي حدث ؟ ومتى وقع ؟ وأين ؟ ولماذا ؟ ويورد فيلمور الأمثلة الآتية موضحا :

### 1- فتح عليّ الباب 2- فتح المفتاحُ البابَ

3 - انفتح البابُ على يد عليّ 4- فُتِحَ البابُ بالمفتاح 5- استخدم عليّ المفتاح لفتح الباب 6- فُتِحَ البابُ بالمفتاح من عليّ<sup>01</sup>

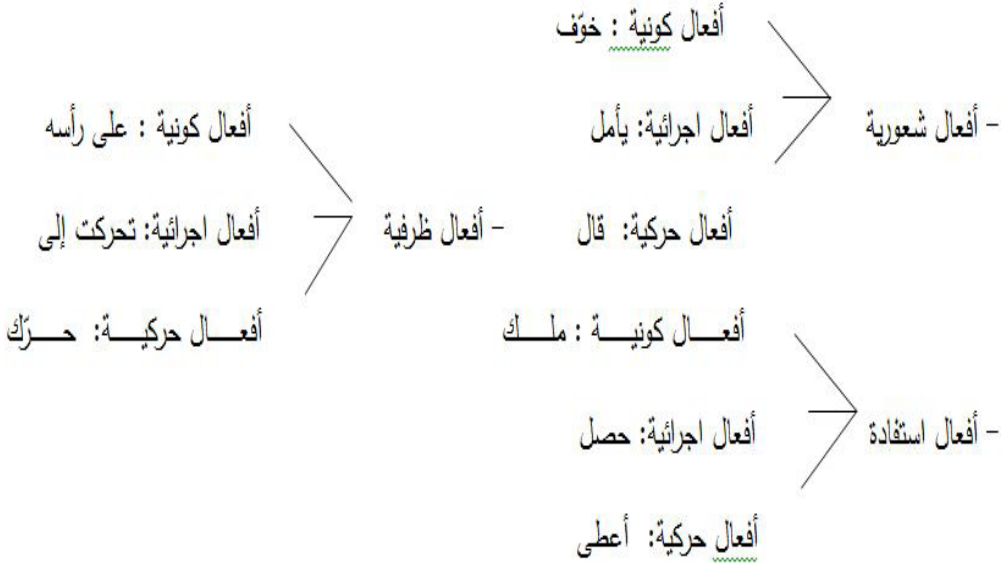
فالاسم المرفوع بعد الفعل ليس فاعلا دائما على الرغم من أن قواعد اللغة العربية تعرب الاسم المرفوع في الجمل ( 1،2،3،4) فاعلا أما نظرية الحالات فتري الآتي :

- 1- عليّ / منفذ 2- المفتاحُ / أداة 3- البابُ / مجرب ( اشترك مع  
 علي ) 4- البابُ / موضوع 5- عليّ / مستفيد 6- البابُ / موضوع ( بالاستعانة بالأداة « المفتاح » )

ومن مبدأ أن لكل نظرية هدف تصبو لبلوغه، فإن نظرية الحالات لها غرض واضح فهي: « تهدف إلى اكتشاف العلاقات الدلالية التي تربط الفعل بمختلف الحالات ». <sup>11</sup>

فالنظرية على غرار مثيلاتها في الدلالات التصنيفية تميّز بين أفعال سبع :

1. أفعال كونية 2. أفعال اجرائية 3. أفعال حركية 4. أفعال أساسية 5. أفعال شعورية 6. أفعال استفادة 7. أفعال ظرفية (مكانية) التي تتفرع بدورها على النحو الآتي: <sup>21</sup>





بمعنى أن الفعل هو العنصر الأساس في الجملة فإن وضعناه فإنه يفرض وضع عناصر محددة في بقية الجملة وفق قانون المفردات . ومهمة نظرية الحالات كشفُ هذه العلاقات. إذن لكل فعل حالات تتسلسل بعده تباعا . والعلاقة بينهم علاقة وثيقة إذ تعد علاقة الفعل في العربية مثلا بالفاعل «علاقة الشيء بنفسه أي كأنهما جزءاً كلمة لا يستغني أحدهما عن الآخر».<sup>31</sup>

فمن أساسيات قواعد التركيب العربي أن لكل فعل فاعل ، وهذا دليل التلازم القوي بين القالبين وقد أشار سيبويه لذلك في: « هذا باب المسند والمسند إليه » إذ قال : «هما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدا».<sup>41</sup>

فلكل فعل فاعل يظهره وينجزه مثلما لكل مبتدأ خبر يتممه ويوضحه . من أجل ذلك سُمي هذان الطرفان في الجملة الفعلية أو الاسمية بالمسند والمسند إليه؛ فهما دعامة التركيب الاسنادي العربي .

و المكون الرئيس لهذه النظرية إطار الحالة « Case Farme » وهو : « قالب يرتبط خلاله الفعل مع قائمة المعلمات التي يمكن أن ترتبط معه دلاليا في الجملة ، ويستخدم هذا الإطار

في تفسير الجمل ، ويتكون من مجموعة من الحالات تسمى أدوار دلالية « Roles Thematic » فإطار الحالة يمثل الحالة الباطنية لقواعد الجملة »<sup>51</sup>

و يرى فيلمور أن كل جملة مكونة من : صيغة فعلية + قضية .

فالمقصود بالصيغة الفعلية :الفعل الوارد في الجملة و كل ما تعلق

به: (الزمن، النفي، الاستفهام) أي المعنى الحقيقي والدقيق للفعل ،  
أما القضية فالمقصود بها الفعل و محدداته من الحالات .

- واسم الحالة Case Marke سوابق أو لواحق أو زوائد

- مركب اسمي Noun Phrase:

- الجملة : صيغة فعلية + قضية .

- صيغة فعلية : فعل + زمن ( نفي / استفهام )

- قضية : فعل + حالات .

- حالات : واسم حالة + مركب اسمي .<sup>61</sup>

كما أن هذه النظرية : « لا تقتصر على وصف التغييرات  
الظاهرة في أواخر الكلمات بل إنها تحسب حساب فكرة الإعراب  
المجردة »<sup>71</sup>

أي إن الاهتمام ينصب على مفهوم التعلق الموجود في العبارات  
الاسمية ، والذي يسمح بارتباط الفعل بالحالات الكائنة في الجملة  
من خلال المعني أيضا .

و هذا الارتباط يشكل لنا تركيبا لكن « مفهوم المسند إليه و  
المسند منفصل عن مفهوم المركب الاسمي فهما يدلان على الوظيفة  
النحوية أكثر من دلتهما على الرتبة النحوية فقد يكون المركب  
الاسمي في وظيفة المسند إليه و قد يكون مفعولا به ».<sup>81</sup>

و لا تقتصر نظرية الحالات على القواعد النحوية بل: « تهتم

أيضا بخاصية تحليل الجملة

و استعمالها في السياق وذلك بفهم الأنظمة الدلالية اللغوية. كما تهتم بالدراسة عبر اللسانية

و المقارنات الصرفية و التراكيب «<sup>91</sup>

وتقوم هذه النظرية على ثلاثة أنواع من القوانين :

- قوانين التركيب الأساسي - قوانين مفرداتية -  
قوانين تحويلية

قوانين التركيب الأساسي : للتركيب الأساسي خمسة قوانين أساسية هي : ①

القانون الأساسي الأول : الجملة تساوي/تعوض

(مشروطة)+مساعد+جوهر

حيث إن : المشروطة يفسرها القانون الأساسي الثاني

( ) القوسان : يدلان أن ما يكون بداخلهما أمر اختياري

مساعد : كلمة تساعد أفعالا اخرى في الصياغة والمعنى

الجوهر: هو الجزء الأساسي من الجملة ويحمل معناها الرئيسي

القانون الأساسي الثاني :  
المشروطة ←  
External Condition الروابط الخارجية  
Time Adverbs ظروف الزمان  
Interrogative Words أدوات الاستفهام  
Negation Words أدوات النفي

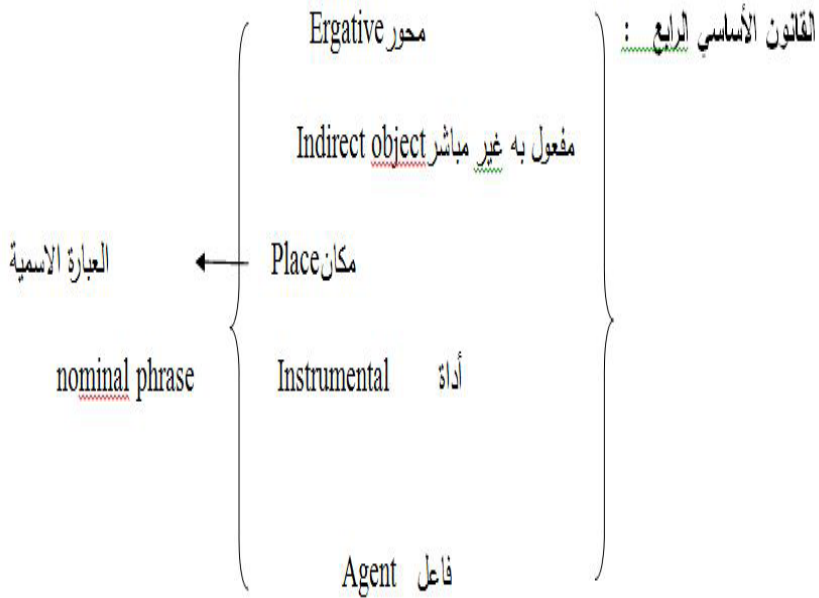
حيث إن: القوسان الهلايان يدلان على امكانية اختيار عنصر  
أو اكثر من العناصر المذكورة داخل القوسين مثل (and, or)

الروابط الخارجية : عبارات الربط المنطقي التي تأتي في بداية  
الجملة ( لهذا ، بناء على ذلك ...) القانون الأساسي الثالث :

الجوهر — فعل + (محور) + (مفعول غير مباشر) + (مكان) +  
(أداة) + (فاعل)

وقد غير الخولي مصطلح فعل الى عبارة فعلية لأنها تدل في  
اللغة العربية على الفعل والصفة اللذان يتشابه دورهما في التركيب  
. ليصبح هذا القانون كالآتي :

الجوهر — عبارة فعلية + (محور) + (مفعول غير مباشر) +  
(مكان) + (أداة) + (فاعل)



حيث إن : { } يدلان على أن أي عنصر داخلهما يجري تعويضه  
بالعبارة الاسمية

— يدل على التعويض

العبارة الاسمية : تتكون من الاسم وتوابعه .<sup>02</sup>

والجدير بالذكر أن فيلمور سمي المفعول غير المباشر dative  
وذكر ذلك في كتابه الأول الحالة للحالة ، وفيما بعد استغنى عنه  
وعوضه بالمجرب أو المستفيد .

### القانون الأساسي الخامس :

العبارة الاسمية — حرف جر + (معرف) + (جملة) + اسم  
حرف جر : أو نسميه الجار .

معرف : ويقصد بها « ال التعريف » وضمائر الإضافة « المعرف  
بالإضافة خاصة الضمائر لأنها تعوض الاسم في اللغة العربية .

( ) الأقواس : يقصد بها الاختيار بين المعرف أو الجملة .

ثم إن هذا القانون يفرض وجب احتواء التركيب الأساسي على  
عنصرين هما الجار والاسم . إضافة إلى تكرار (جملة) لأنها ذكرت  
في القانون الأساسي الأول ، وتكرارها مهم لتكوين الجملة المركبة التي  
تعني احتواء جملة على جملة أصغر منها .

وقد عدل الخولي هذا القانون أيضا من حيث رتبة الجملة  
وجعلها بعد الاسم ، ومرد ذلك سببان

الأول التبسيط ، والثاني أن الجملة في اللغة العربية إذا وصفت  
الاسم فإنها تتبعه ، فيغدو القانون الأساسي الخامس معدلا كالاتي :

العبارة الاسمية حرف جر + (معرف) + اسم + (جملة)<sup>12</sup>

**قوانين مفرداتية :** المقصود بها القوانين التي تزودنا بالمفردات التي تجعل النموذج العام أكثر تخصصا ، فهي تحوي الملامح والخواص اللازمة في جوانب اللغة ( لصوتية والنحوية والدلالية ) فهي تحل مشكلات الاختيار<sup>22</sup>

فهذا القانون يعطي ميزات المفردة التي نختارها للتركيب فمثلا عندما قال واسيني الأعرج في الرواية : جلس الناس، فعندما وضع الفعل جلس ارتسمت أمامه قائمة خيارات جعلته يختار كلمة « الناس » فالفعل جلس يفرض جملة من القوانين على الاسم المرفوع بعده هي : قوة لها القدرة على الجلوس. لذلك فجملة « الأفكار الخضراء تنام بغضب » تكون مقبولة وفق القوانين التركيبية لكنها غير مقبولة وفق القوانين المفرداتية ولنوضح الفكرة أكثر نقدم الأمثلة الآتية لكلمات ونطلع على القوانين المفرداتية التي تحتويها دون ذكر المرفوع بعدها

قوانين تحويلية : يتم بواسطتها تحويل التراكيب الباطنية (البنى العميقة) إلى تراكيب ظاهرة (بنى سطحية) وتبرز أهميتها في الآتي :

- تنظر إلى الجملة على أنها مشتقة من تركيب آخر عبر عملية تحويل خاصة.

- تقدم تفسيراً لقدرة المتكلم إنتاج وفهم جمل جديدة لا نهائية

- تعد القواعد التحويلية قواعد ذهنية، حيث إنها تهتم بالحقيقة الذهنية الكامنة خلف الأداء اللغوي الفعلي - ترى القواعد التحويلية بوجود أن تختص النظرية اللغوية بمتكلم ومستمع نموذجيين في مجتمع لغوي متجانس عارف بلغته غير متأثر بظروف لا علاقة

لها بالقواعد اللغوية ذاتها، أي أن يكون خاليا من عثرات اللسان والأخطاء الناتجة عن جهل بقواعد اللغة.

- تتميز القواعد التحويلية باعتمادها على المقدرة اللغوية الكامنة في أذهان المتكلمين .

- تتميز القواعد التحويلية بقدرتها على تحليل الجمل البسيطة والمعقدة .

- تتميز القواعد التحويلية بقدرتها على تفسير الجمل التي تحمل أكثر من معنى .

- تتميز القواعد التحويلية بقدرتها على التفريق بين الجمل المختلفة في تركيبها السطحي .

- تفسر القواعد التحويلية الجمل التي اعتراها حذف فيتمكن السامع من فهمها .

- تفسر القواعد التحويلية الجمل الصحيحة وغير الصحيحة نحويا .<sup>32</sup>

ولعل الدكتور محمد علي الخولي بعمله هذا يجلي لنا مزايا نظرية فيلمور- من خلال عرضه مقارنة لهذه النظرية بنظريات تشومسكي وكليسن وروبرتس - في النقاط الآتية :

1. العناصر المكونة للجوهر في القانون الأساسي الثالث ليست اجبارية الترتيب ، إذ ترتبها القواعد التحويلية، وهذا يدل على أن هذا القانون ليس خاصا بلغة معينة.

2. تتجنب هذه النظرية المفاهيم السطحية مثل المبتدأ والخبر وترتكز على المفاهيم المعنوية المرتبطة بالبنية العميقة مثل: الفعل

والمحور والمفعول غير المباشر والمكان والأداة والفاعل. وهي مفاهيم عالمية ( وهدف النظرية التوليدية التحويلية الوصول إلى نحو كلي-عالمي-)

3. البساطة وعدم التعقيد وعدم الانحياز لأي لغة فقوانين فيلمور خمسة فقط.

4. اعتبار الفعل دالة والحالات الإعرابية متغيراته في الجملة.<sup>42</sup>

و نخلص إلى أن النظرية تقوم أساسا على ضبط المصطلحات النحوية كالفاعلية و المفعولية إذ إن هذه المصطلحات لا تمكنا من التحليل الدلالي العميق الذي يحكم على سلامة الجملة أو غيره .

و لذا يقول مازن الوعر : « إن نظرية فيلمور الدلالية ليست نظرية تتعامل بشكل مباشر مع الأدوار السطحية إنها بشكل بسيط نظام دلالي وصفي يتعامل فقط مع المستوى الدلالي للقواعد »<sup>52</sup>

أي أن التحليل المطلوب من اللغوي هو ذلك التحليل الذي لا يكتفي بما هو موجود في السطح بل ذلك التحليل الذي يلج إلى البنى العميقة للجمل ويميز عناصرها الأساسية ، ولعل تحليل التراكيب والبنى في نظرية الحالات قد ولج إلى التراكيب الباطنة و فرق لنا بين كثير من المفاهيم النحوية.

فنظرية الحالات نظرية دلالية ينصب عمل قواعدها على الكلمة النواة في الجملة ( الفعل) الذي ترى أنه المكون الأساس في التركيب وتشبهه بالدالة في الرياضيات وبقية العناصر متغيراتها تعمل في حقله التركيبي والدلالي ، إذ إننا إن وضعناه في التركيب جاءت الحالات الإعرابية المتعلقة به تباعا. بل إنه يمكننا التنبؤ



بهذه الحالات قبل صياغتها في التركيب أو ظهورها في البنية السطحية وذلك بمجرد انتقاء هذه النواة. وهذا التعلق بالنواة حصره فيلمور في عشر حالات سماها «مركبات اسمية» هي :

6- المكان <i>Locative</i>	1- المنفذ <i>Agent</i>
7- الزمن <i>Time</i>	2- المجرب <i>Experiencer</i>
8- المصدر <i>Source</i>	3- المستفيد <i>Benefactive</i>
9- الهدف <i>Goal</i>	4- الأداة <i>Instrumental</i>
10- المعية <i>Comitative</i>	5- الموضوع <i>Objective</i>

لكن عمله هذا - على ما ينطوي عليه من أهمية - انقسم الدارسون له إلى :

① مشككين : في نسبة النظرية إلى فيلمور ، إذ إن هناك من عدها لغيره<sup>62</sup>

② مفندين : يرون بعدم وجود مجال في الدراسة يسمى « الدلالة التوليدية » إذ إن نظرية الحالات واحدة من النظريات الدلالية التوليدية.

③ مؤيدين : وبلغ بهم التأييد حد إضافة حالات أخرى لحالات فيلمور سموها « المدى، الكيفية، النعت، السبب، المبرر.

أما نحن فيمكننا عرض الحالات العشر وشرحها كآآتي :

1- **المنفذ** : المقصود به : الشخص الذي لديه القدرة أو الإرادة على القيام بالفعل أو الاتصاف به<sup>72</sup>

ويقابل في قواعد اللغة الفاعل المنطقي نحو: جاء محمد ف (محمد) هو القوة التي نفذ فعل المجيء.

2- **المجرب** : هو المتأثر بالحدث , أو الكينونة التي تتأثر بواقعة نفسية أو فكرية أو عاطفية أو التي تعاني شيئاً ما ، أو اختباراً أو تخضع لتغيير<sup>82</sup> . وما دام متأثراً بواقعة فإن ذلك يحصره في كونه كائناً حياً له قابلية التأثير.

3- **المستفيد** : هو الفاعل أيضاً ، لكن ليس الذي قام بالفعل بل : الذي اكتسب مصلحة من حدوث الفعل الذي قام به المنفذ أو المجرب<sup>92</sup>

4- **الأداة** : هي القوة أو الشيء المسبب لحدث أو حالة ، كما تدل على الوسيلة التي تستعمل في أحداث عمل ما<sup>03</sup> ويدخل ضمن الأداة ما يسمى **بالأفعال المعجّمة أي التي تضم أدوات في أصل تركيبية حروفها** ، وهي ضرب من الاختصار ، فبدل أن نقول : لبس نعله ، نقول: انتعل أو تنّعل، فالفعل الناتج يسمى فعلاً معجماً .

5- **الموضوع** : يقصد به الكينونة التي يقع عليها الفعل أو يتسبب في إحداثها أو اتمامها<sup>13</sup>

6- **المكان** : هو الموقع الذي يقع فيه الحدث ، يمثل حينها نقطة البداية أو النهاية<sup>23</sup> أي بداية حدوث الفعل في هذا الموقع .

7- **الزمن** : يعني وقت حدوث الفعل<sup>33</sup> .

8- المصدر : معناه الأصل الذي حدث بسببه الحدث <sup>43</sup>

9- الهدف : معناه الغرض أو النتيجة ويمثل نقطة النهاية للمكان أو الزمان <sup>53</sup>

10- المعية : يقصد بها الدور الدلالي المصاحب لدور دلالي آخر <sup>63</sup>

بمعنى اشتراك حالتين في أداء دور دلالي واحد.

هذه هي الحالات العشر التي اقترحها فيلمور ، لكنها غير كافية - حسب اللسانيين - لتغطية كامل الأدوار الدلالية الموجودة في اللغة والتي يمكن ورودها في التركيب .

من أجل ذلك اقترحت حالات خمس أخرى هي <sup>73</sup> :

5- السبب : Cause	3- النعت : Attributive	1- المدى : Range
	4- المبرر : Reason	2- الكيفية : Manner

① **المدى** : معناه الاسم الذي يتمم الفعل أو يحدده أو يؤكدُه <sup>83</sup>. ويقابل هذا المفهوم مفهوم المفعول المطلق في العربية الذي يأتي محددًا لنوع الفعل أو عدده أو مؤكداً له .

② **الكيفية** : يقصد بها الطريقة أو الهيئة التي يأتي الفعل عليها <sup>93</sup>.

③ **النعت** : تعتمد هذه الحالة أساساً على وصف أو تقييد اسم ما ، أو تحديد نتيجة فعل ما <sup>04</sup>

مما يدل على أن النعت في نظرية الحالات ليس هو النعت تحديدا في قواعد العربية ولكن مضافا إليه الحال. لأنه هو الآخر يقيّد الفعل ويحدده. فالنعت في العربية هو التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته ويكون للتخصيص [ مررت بزيد الخياط ] أو للمدح [ مررت بزيد الكريم ] أو للذم [ مررت بزيد الفاسق ] أو للترحم [ مررت بزيد المسكين ] أو للتأكد [ نفخ في السور نفخة واحدة ] ويتبع النعت ما قبله في جميع أحواله<sup>14</sup>.

**4 المبرر :** يعبر عن الشيء الذي يبرر عملا ما ، ويأتي شبه جملة<sup>24</sup>، ويقابل هذا المفهوم مفهوم المفعول لأجله في قواعد العربية .

**5 السبب :** تدل هذه الحالة على سبب حدوث الفعل<sup>34</sup>

فلو أخذنا مثالا تطبيقيا لنفهم علاقة الحالات بالفعل في الجملة لوجدنا أن الحالات تتعلق أساسا بالفعل الذي يعد النواة الأساسية التي تنبثق منه مختلف الحالات الأخرى ، فيكفي فقط أن أضح الفعل ليحددهو تكملة التركيب فعندما نقول :

الفعل — سار — يستلزم — (منفذا للسير و زمنا ) في تركيب بسيط

\* فيكون التركيب :

الوعرة	في الدروب	ليلا	المسافر	سار
حالة ٤	حالة ٣	حالة ٢	حالة ١	الفعل
نعت	مكان	زمن	منفذ	

\* أو نقول :

سار	الناجح	في طريق	طويل	سيرا واثقا	لوصوله	إلى القمة
الفعل	حالة ١	حالة ٢	حالة ٣	حالة ٤	حالة ٥	حالة ٦
	مستفيد	مكان	نعت	مدى	ميرر	مكان

بما أن اللغة جملة أنظمة مستقلة ذاتيا ومتفاعلة في الوقت ذاته فيما بينها وتشمل على عدد محدد من العناصر غير القابلة للتجزئة ضمن النظام الواحد وعلى قواعد تنظيم وتأليف العناصر بعضها ببعض لتشكيل نصوص صحيحة البناء من الكلمات المفردة والمركبة ، وتبدو عملية تحريك العناصر المؤسسة لكيان التركيب غاية بالدقة لاتصالها بالدلالة العميقة التي يتوجب إيصالها إلى ذهن المتلقي إبداعا، وهذه الحالة معقدة في كينونتها لأنها تتطلب المهارة الصياغية في عمليات النقل والتفريغ والتشيت والغموض والوضوح والتخصيص والنفي والإثبات<sup>44</sup>.

وهذا التفتت إليه نظرية الحالات ، إذ حلت التراكيب من خلال القواعد المركبية والبنى العميقة والسطحية. وبرزت الأولى في دراستها لثلاثة أقسام هي :

1- القواعد التفريعية : وتعني إعادة كتابة الرموز الأولى في شكل رموز أخرى<sup>54</sup>.

مثل : ( عادَ المسافرُ ليلاً )

الجملة \_\_\_\_\_ صيغة فعلية + قضية

قضية \_\_\_\_\_ فعل + منفذ + زمن

منفذ \_\_\_\_\_ مكون اسمي

زمن \_\_\_\_\_ مكون اسمي

2- القواعد المعجمية : معناها استبدال الرموز بمكونات معجمية مما يمكن من تزويد المستويات اللغوية بالمفردات ويكون بعدما ينتهي المحلل من تطبيق القواعد التفرعية ويشعر في تطبيق القواعد المعجمية لتوليد السلاسل اللغوية<sup>64</sup>.

مثل : ( عادَ المسافرُ ليلاً )

الصيغة \_\_\_\_\_ ماض

الفعل \_\_\_\_\_ عادَ

تعريف \_\_\_\_\_ « ال »

اسم \_\_\_\_\_ مسافرُ, ليلاً

3- قواعد صوتية صرفية : يقصد بها تحليل الجمل إلى وحداتها الصرفية الصوتية المكونة لها<sup>74</sup>

مثل : ( عادَ المسافرُ ليلاً )

# ماض + ع ا د + ال + مسافر + ليل + ا #

و بعد عرض القواعد المركبة بأقسامها الثلاث ، بقي أن نعرف أن هذه القواعد توظف لتحليل البنى السطحية للتراكيب ، أما تحليل البنى العميقة فيخضع لقوانين أخرى تركز على ثلاث أشياء هي :

الحالة الظاهرية ، الحالة المستترة جزئيا ، الحالة المستترة كليا <sup>84</sup>

ولتوضيحها نطبقها على الجملة الآتية :

خُلِقَتُ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ

1- الحالات الظاهرية : جملة \_\_\_\_\_ صيغة فعلية + قضية

قضية \_\_\_\_\_ فعل + موضوع + معية

2- الحالات المستترة جزئيا : فعل \_\_\_\_\_ خُلِقَتُ ( وَ )

موضوع \_\_\_\_\_ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ ( ات )

3- الحالات المستترة كليا : <sup>94</sup> منفذ \_\_\_\_\_ خَلَقَ اللهُ

السَّمَاوَاتُ

و خَلَقَ اللهُ الْأَرْضَ

وعليه تكون نظرية الحالات أبرز النظريات الدلالية في نظرية القواعد التوليدية التحويلية إذ أضافت مصطلحات وأفكار جديدة تتعلق بالبناء العميق للتراكيب ، كما لخصت كثيرا من القوانين التحويلية رغبة منها في تبسيط الدرس اللغوي وتحليل التراكيب والولوج إلى أعماقها بأقل القوانين ، ثم إنها بعملها هذا واهتمامها بالفعل ( النواة ) جعل اللغة العربية تتقاطع مع مفاهيم في نقاط كثيرة .

## الهوامش والإحالات :

(setondnE)

1. *Case Grammar* وجدنا ترجمات عديدة لهذا المصطلح منها : نظرية الحالة ، نظرية الحالة النحوية ، نظرية قواعد الحالات ، نظرية الحالة الاعرابية ، نظرية الحالات. واعتمدنا مصطلح ' نظرية الحالات' لأنه متفق بين هذه الترجمات ولأنها كثيراً ما ترد بمسمى *Case Theory* على الرغم من أن الترجمة الدقيقة لمصطلح *Case Grammar* قواعد الحالة

2 شارل فيلمور: لساني أميركي ، ولد عام 1929 ، يشغل منصب أستاذ فخري في اللسانيات في جامعة كاليفورنيا ، حصل على شهادة الدكتوراه في اللغويات من جامعة ميتشيغان عام 1961 ، مهتم بمجال بناء الجملة و دلالات المفردات ، متأثر بمنهج نعوم تشومسكي اللغوي ( القواعد التوليدية التحويلية) ، يعد من مؤسسي علم اللغويات المعرفية.

3 *Thomas Wasow , Form and meaning in language,' paper on semantic roles by Charles. J. Fillmore' ,Stanford :CSLI Puplications, 2003,p170*

4 جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ، ص 169

5 ينظر نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها ، ت محمد فتيح ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط1 (1413هـ - 1993م ) ص 240 ، 241 ، 242



6 جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ، ص 169

7 المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

8 .Terence Odlin , *Language Transfer cross - Linguistic influence in language learning* CAMBRIDGE university press 1989 , 1 pub , p 75 .

9 ينظر مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص58

10 ينظر السعيد شنوكة ، مدخل إلى المدارس اللسانية ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، ط1 (2008م) ص 122

11. Charles J Fillmore , *The case for case, the ohio state university* ,April 1967,p01

12 ينظر مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص78

13 ينظر مصطفى حميدة، نظام الإرتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مكتبة لبنان ناشرون و الشركة المصرية العالمية للنشر ، لونجمان ، الجيزة مصر ، ط 1 ( 1997 ) ، ص 165

14 أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخانقجي القاهرة، ج1، ط3(1408هـ-1988م) ص 23

15 زينب علي خلف وميثم أبو الهيل شهيد ، تطبيق محوسب لمعالجة الجمل الانجليزية البسيطة ، مجلة علوم انسانية ، السنة السادسة العدد 38 صيف 2008

- 16 ينظر أحمد مومن ، اللسانيات النشأة و التطور ، ص 26
- 17 مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق للنشر و التوزيع الأردن، ط1 الإصدار الأول (2002) ص135
- 18 Terence Odlin, *Language Transfer cross-linguistic influence in language learning* , p 75
- 19 محمد علي الخولي ، قواعد تحويلية للغة العربية ، دار الفلاح للنشر و التوزيع الأردن ، ( د.ط) 1999 ص 45-50
- 20 ينظر المرجع السابق ، ص 48
- 21 ينظر المرجع السابق ، ص 48-49-50
- 22 ينظر المرجع السابق ، ص 65
- 23 ينظر حسام البهنساوي ، القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، (د،ط) ، (د،ت) ص 97-98
- 24 ينظر المرجع السابق ، ص 53
- 25 ينظر مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 85
- 26 أشار تشومسكي في جواب عن سؤال لمازن الوعر عن نظرية الحالة بقوله إن هذه النظرية معروفة عند غروبر وعند كاتز باسم العلاقات الدلالية الخاصة بالمعاني وعند *Thematic relations* جاكندوف باسم العلاقات في الأغراض *Semantic relations*

27 James R.Hurford & Brendan Heasley , *Semantics a coursebook* CAMBRIDGE university Press , 1 pub, 1989 , p 75

28 أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د،ط) 2002 ص 263

29 James R.Hurford & Brendan Heasley , *Semantics a coursebook* CAMBRIDGE university Press , 1 pub , 1989 , p 224

30 أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التطور، ص 265

31 المرجع نفسه ، ص 266 . ويقابل في قواعد العربية مفهوم المفعول به

32 المرجع نفسه ، ص 267 . ويقابل في قواعد العربية مفهوم اسم المكان

33 المرجع نفسه ، ص 268 . ويقابل في قواعد العربية مفهوم اسم الزمان

34 المرجع نفسه ، ص 267

35 المرجع نفسه، ص 268

36 أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التطور، ص 268

37 اقترح هذه الحالات الخمس لسانيا الدلالة التوليدية الذين درسوا نظرية فيلمور أمثال : كوك ، نيلسن ، أندرسون ، شايف

38 أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التطور، ص 269

39 المرجع نفسه والصفحة.

- 40 المرجع نفسه ,ص270
- 41 عبد الله بن عقيل ، شرح ابن عقيل ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، ص191
- 42 أحمد مومن،اللسانيات النشأة و التطور، ص270
- 43 المرجع نفسه ,ص270
- 44 عبد القادر عبد الجليل ، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية ، ص295
- 45 أحمد مومن،اللسانيات النشأة و التطور، ص 271
- 46 مازن الوعر ، النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي « مجلة اللسانيات » ، ص30
- 47 أحمد مومن،اللسانيات النشأة و التطور، ص272
- 48 المرجع نفسه ، ص275
- 49 المقصود بالمستترة جزئيا: الظاهرة في التركيب في شكل ضمائر متصلة أو منفصلة ، أما المستترة كليا فغير الظاهرة في التركيب في أي شكل كان بل تستخرج من السياق.

#### المراجع

<sup>1</sup>Thomas Wasow , *Form and meaning in language,* ' paper on semantic roles by Charles. J. Fillmore' ,Stanford :CSLI Puplications, 2003,p170

<sup>2</sup> جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعة، الاسكندرية ، ط1(1985)، ص 169

<sup>3</sup> نوم تشومسكي، المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها ، ت محمد فتيح ،دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط1 (1993م ) ص 240 ، 241 ، 242 ،

<sup>4</sup> Terence Odlin , *Language Transfer cross - Linguistic influence in language learning* CAMBRIDGE university press 1989 , 1 pub , p 75

<sup>5</sup> السعيد شنوقة ، مدخل إلى المدارس اللسانية ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، ط1 (2008م ) ص 122

<sup>6</sup> Charles J Fillmore , *The case for case, the ohio state university* ,April 1967,p01

<sup>7</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص78

<sup>8</sup> مصطفى حميدة، نظام الإرتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مكتبة لبنان ناشرون و الشركة المصرية العالمية للنشر ،لونجمان ، الجيزة مصر ، ط 1 (1997) ، ص 165

<sup>9</sup> أبوبشر عمرو بن عثمان ، الكتاب، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخانقجي القاهرة، ج1، ط3(1408هـ-1988م) ص 23

<sup>10</sup> زينب خلف وميثم شهيد، تطبيق محوسب لمعالجة الجمل الانجليزية البسيطة، مجلة علوم انسانية ، السنة 6 العدد 38 صيف 2008

<sup>11</sup> مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق للنشر و التوزيع الأردن، ط1 الإصدار الأول (2002) ص135

<sup>12</sup> محمد علي الخولي ، قواعد تحويلية للغة العربية ، دار الفلاح للنشر و التوزيع الأردن ، ( د.ط)1999 ص45-50

<sup>13</sup> حسام البهنساوي ، القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، (د،ط) ، (د،ت) ص97-98

<sup>15</sup> أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د،ط) 2002 ص 263

<sup>16</sup> عبد الله بن عقييل ، شرح ابن عقييل ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، ص191

<sup>17</sup> عبد القادر عبد الجليل ، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية ، ص295

<sup>18</sup> مازن الوعر ، النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي « مجلة اللسانيات » ، ص30.

